

في سبيل تحسين حال العامل

بقلم الأستاذ حامد العبد

وكيل مصلحة العمل

العمال في مصر كما في غيرها من بلاد الدنيا هم الأساس الذي تبنى عليه النهضة الصناعية والتجارية والزراعية ولذلك نرى مستبش من عناية واهتمام بأموالهم في صورة لم نعهد لها في الزمن الماضي. حتى لقد كان الكثير منا يظنون أن البحث في شؤون العمال لتحسين حالهم ما هو إلا نوع من الشعب أو الثورة ضد المبادئ التي كانت مقررة من قبل .

لكننا بدأنا جميعا نعتقد ونؤمن أن العامل هو أهم عضو في جسم هذه الأمة الناهضة فيجب على الأقل أن يساير باقي أعضائها في النمو والنهوض ان لم يسبقها في الطريق الى النجاح .

والعامل في مصر ليست له أى مشكلة تختلف عن المشاكل التي يواجهها العمال في العالم كله فهو انسان مثلهم يؤذيه قلة الأجر وكثرة الجهد ويؤذيه المرض وعدم العناية بصحته ، ويؤذيه الجوع في وقت البطالة والحاجة في الشيخوخة كما أن العامل في مصر أيضا لا يحتاج الا لما يحتاج اليه غيره من عمال الدنيا .

فهو يحتاج الى تشريعات تحفظ له حقوقه كإنسان يعمل ويحتاج الى ثقافة وتعليم وتدريب تصل به الى الصلاحية للعمل ويحتاج الى عناية من الدولة تباعد بينه وبين الزج به الى ميدان الشعب أو التفكير في المذاهب الضارة أو استغلاله في الأهواء الخاصة أو الاتجاهات التي لا تسير الى المصاحبة العامة . وتباعد بينه وبين من يدفعونه للغلو بدلا من التمشي مع قواعد التطور والتدرج في التقدم للوصول الى الغاية والكمال .

ولمعالجة هذه الاضرار التي قد يتعرض لها العامل وتوفير ما يحتاج اليه من رعاية واصلاح يعتقد أهل الرأي انه يجب أن يسبق كل عمل من أعمال العلاج أو الاصلاح دراسة وافية تشعب الى كل الواسع والاحتمالات وخصوصا الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية حتى يكون البرنامج الذي يراد وضعه موضع التنفيذ محصورا في دائرة واحدة هي الصالح العام للبلاد وعقفا لأغراض العامل في حدود الخضوع لمستلزمات التقدم والنهوض والمحافظة على التقاليد والنظم التي يجب أن تبقى دائما في مصر في مأمن من التغير والتبدل .

وإني اذ أحاول الوصول الى الأسباب التي تصل بنا الى تحسين حال العامل في مصر أرى أنه يجب دراسة العيوب الموجودة واستقصاء أسبابها كلها .

ولا أشك مطلقا في أن جميع القارئین والقارئات ومن يعنون بأحوال العمال يتفقون على أن الأسباب الحقيقية لشكوى العامل في مصر يرجع أهمها الى الفقر وينتهي هذا الفقر الى العيوب التي نلاحظها هنا وهناك في الناحية الصحية والناحية الاجتماعية والناحية الفنية في العمل أو القدرة على حسن أداء الواجب في المصنع أو في المتجر أو في الحقل .

وقد يخطئ من يرى أن إصلاح العيوب الحالية يكتفى الوصول اليه بإعادة النظر في توزيع مقابل الإنتاج بين العامل ورب العمل، أو تحسين الأجور ، أو تقرير حد أدنى لما قبل أن يحاول البحث في ضرورة العمل على زيادة الانتاج أو الثروة الأهلية .

ولاشك أن أحسن الطرق لتحقيق رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة هو استحداث أسباب الرزق لصاحب العمل والعامل، والعناية بزيادة الانتاج بتوجيه رؤوس الأموال الأهلية المنقولة التي يمكن إدماجها في الثروة الصناعية .

وليس من العسير علينا أن نفكر في التوسع الزراعي وتحسين الأحوال الزراعية واستغلال انطامات الزراعة، أو تحسين استغلال ما أدخلته البلاد في قائمة صناعاتها والاتجاه إلى الثروة المعدنية التي تملأ صحارى مصر وجبالها ولم يكشف منها إلا القليل .

فاذا أردنا إصلاحا حقيقيا نرفع به مستوى المعيشة للعامل والفلاح فلا يصح أن نتجه فقط إلى العدالة في التوزيع بين رأس المال والعمل، ولكن يجب أن يسير هذا الاتجاه أو يسبقه التفكير في زيادة الانتاج وزيادة العمل للشغل وللعامل .

ولا أنكر أنه يوجد الآن في كثير من الصناعات أو في الشركات أو المتاجر ما يدعو إلى ضرورة إقامة العدل في التقدير ليد العاملة، بل لا أنكر أن انخفاض مستوى المعيشة يرجع فعلا إلى تقدير أجور لا تتفق أبدا مع قيمة العمل الذي يؤدي وأن هذا ملحوظ في حالات ليست بالقليلة . لكن وضع القواعد العامة أو تحديدها ليس في حدود ما يمكن عمله بالنسبة لاختلاف قدرة رؤوس الأموال واختلاف آراء وجنسيات أصحاب الأعمال في مصر وهم الذين لا تزال نرى كل واحد منهم يميل دائما إلى تطبيق النظم التي تعودها في وطنه الأصلي، وكذلك لا تزال نرى أن كثيرا منهم يرى واجبه الأول الحصول على أكبر ربح ممكن أو أكثرية من العمل بأقل ما يمكن من الأجر .

لذلك أرى أن الإصلاح من هذه الناحية، رغم أنه هو الإصلاح الشامل في نظري، قد يطول أمده إلى الحين الذي تنتقل البلاد فيه إلى زيادة انتاجها لتسهيل الرزق للجميع .

ولما كان لابد من علاج لحالة الموجودة لتخفيف ألم العامل على الأقل فقد قامت للعمل وزارة الشؤون الاجتماعية التي خلقت ووجهت لخير العامل والنجاح فكان إنشاؤها وتوجيهها هذا أول بشرى لإسعاد هذه الطبقات التي تستحق كل رعاية وعناية .

فأنشئ في مصلحة العمل قسم للصحة الصناعية يعنى بصحة العامل داخل محال العمل ويشرف على ما يوضع من الاشتراطات في رخص المحلات ، كما أنه سيبحث الأمراض الصناعية وتأثير أنواع العمل في صحة العامل .

وها هي الحكومة لا يقف مجهودها عن السير في إنشاء مساكن العمال في البلاد المزدهرة بسكانها بعد أن أتمت مباني امبابه وهي الآن تعمل بالاتفاق مع البلديات وبعض الشركات الكبرى على تعميم هذه المساكن في معظم البلاد الصناعية الكبرى بقدر الامكان .

وقد لا يعرف الكثيرون أن العمال في بعض البلاد يستأجرون الغرفة الواحدة لثلاثين عاملاً يتناوب كل عشرة منهم الغرفة لمدة ثمانى ساعات .

ومن حسن حظ العمال أنه أمكن للحكومة أن تعمل الى تصديق مجلس النواب على قانون الاعتراف بالنقابات ، وهو القانون الذى سيجمع شملهم ويوجه جموعهم الى التآزر والتعاون والنهوض بهم اجتماعيا واقتصاديا وعلميا ورياضيا ، كما سيخرج بهم فى المناقشة في شروط العمل من ضعف الفرد الى قوة الجماعة ، فيستطيعون في حدود القانون والنظام أن يصلوا الى رفع أى ظلم قد يوجد ، وإلى حماية أى فرد منهم قد يعرضه اختلاف وجهات النظر وتباين المصالح الى الأخطار .

ولقد عرف جمهور العمال ومن يتمون بقضيتهم أن الحكومة قد خصصت في ميزانية العام الحالى ١٠ آلاف جنيه لإنشاء مركز اجتماعى للعمال في عاصمة المملكة المصرية وتنفيذ هذا المشروع موضع البحث الآن وان يمضى شهران أو ثلاثة حتى يكون المشروع حقيقة موجودة يستفيد منها العمال وينتفعون بها .

وسيكون للعمال في كثير من الأحياء المزدهرة مغاسل وحمامات عمومية يترددون اليها بعد العمل وتستفيد منها أسرهم وأهلهم .

ولقد أعد قانون عقد العمل الذى أعلنت الحكومة أنها ستقدمه في الحال الى البرلمان لتتوسط به علاقات العامل ورب العمل وتقرر القواعد التي يرجع اليها عند قيام الخلاف بين طرفي الانتاج . ويأمن العامل شر ظلم يقع عليه أو تحكم يكون ضحية له . ويستفيد صاحب العمل من الهدوء الذى سيشغل عمله فلا يحتاج لأكثر من تطبيق ما ألزمه القانون به . ولن يعود بعد صدور القانون الى ضياع وقته في المناقشات والشكاوى وبحث الطلبات التي لا تنف عند حد .

ولما كانت مصلحة العمل هي المصلحة التي وكل إليها الإشراف على شؤون العمال وكان من واجبها أن تمنى بكل ما تحسن به أحوالهم فقد أتمت دراسة وتحضير قانون المصنع الذي يبحث في حماية العامل من أخطار العمل في الصناعات كما يبحث الشروط اللازمة للحفاظ على صحتهم أثناء العمل من الأضرار الاحتمالية التي تحصل مثلاً من الأتربة أو قلة التروية أو قلة الإضاءة وغير ذلك . واشترط أتمام الإجراءات الصحية اللازمة للاشتغال في المصنع من توفير المياه الصالحة للشرب وإيجاد الحمامات والمغاسل وإيجاد الوسائل الكافية للنجاة من الأخطار كالخريق وغيره .

وقد لا يجهل العمال أن مصلحة العمل قد تقدمت بمشروع قانون للتأمين الاجباري ضد إصابات العمل وحوادثه ليكون ملجأ للعامل الذي يشتغل لحساب صاحب عمل قد يعجز بالنسبة لضعف رأس ماله عن دفع التعويض مباشرة للعامل .

ولم ينس المصلحة أن تتقدم بمشروع قانون للتأمين الصحي ليق العامل شر الحاجة في أثناء المرض ويمكن به أن ينال المساعدات المالية أثناء غيابه الاضطراب عن عمله كما تقدم له الأدوية اللازمة للسلاج وترفع عنه مصاريف الإقامة في المستشفى .

وقد أتمت المصلحة بحث وتحضير قانون تنظيم العمل في محال البيع بالتجزئة : أي المحلات التجارية ، حتى تنهى بذلك كل الخلافات التي تقوم بين وقت وآخر بخصوص ساعات العمل وأيام الراحة وخلافها .

ولا يزال مشروع قانون التوفيق والتحكيم قيد البحث في الجهات المختصة وهو من أهم المشروعات التي تصل بالبلاد الى الطمأنينة والاستقرار في العمل والتخلص من ضياع الوقت في مناقشة الخلافات التي تحدث عادة بين العامل وصاحب العمل . وتضع حدا للاضراب أو الإغلاق في الأعمال ذات المنفعة العامة . وسيكون مشروع هذا القانون متمشياً جنباً الى جنب مع مشروع قانون عقد العمل المشترك الذي يعتبر أساساً للقرارات التي يصدرها الموفقون أو المحكمون .

هذا ملخص لما يحتاجه العامل في مصر من إصلاح لأحواله ولما يشكو منه وسرد لبعض ما قامت به الحكومة في سبيل تحسين حاله ورعايته سواء من هذه الأعمال ما تم فعلاً أو ما هو في دور الدراسة والبحث .

ولا شك أن مسائل العمال قد شغلت مكاناً هاماً جداً من عناية الحكومة حتى لقد شكلت مجلساً أعلى لبحث شؤونهم .

فإن ناحية التشريع الذي يحدد علاقة العامل برب العمل قد أصدرت وتصدر فعلاً منها كل ما ارتأته مفيداً لتوفر فيه للعامل حقوقه المشروعة .

كما تم إعداد مشروع لقانون بالتأمين الاجبارى ضد الاصابات والتأمين الاجبارى الصحى .

ومن الناحيتين الصحية والاجتماعية أنشئ قسم خاص بمصلحة العمل للصحة الصناعية ويسير العمل بنظما سريعة فى تعميم مساكن الالهال فى البلاد الصناعية المزدحمة .
ويجرى البحث فى إنشاء صناديق للاذخار للعمال تساعد على العيش بعد بلوغهم من الشيخوخة أو فى أثناء البطالة .

كما تعنى بتنظيم أوقات الفراغ للالهال بإنشاء أندية رياضية يتوفر فيها بخلاف أمكنة الرياضة أمكنة للثقافة وأمكنة للتغذية بأثمان تتناسب مع أجورهم بالاتفاق مع الشركات وأصحاب الأعمال .

ولا أزال أعتقد أنه يجب للوصول الى خبر ما تنمى للطبقة العاملة أن نوجه كل مجهود مستطاع الى زيادة الثروة والى العمل على إعداد العمال إعدادا فنيا وثقافيا والى استكمال التشريعات اللازمة للعمل كله واستكمال ما بدىء منه من العناية بتمجدهم وتغذيتهم واسكانهم وتأمينهم ضد البطالة والشيخوخة والعجز عن العمل .

وبهذا يتم للبلاد ما نرجوه لهذه الطبقة الخلية الفائدة العظيمة المكنة من خير وسعادة والله ولى التوفيق ما

حامد المبد

تصحيح

ورد فى حديثنا مع حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا المنشور فى العدد الماضى من هذه المجلة بعض أخطاء مطبعية لها أثرها فى فهم بعض عبارات دولته، وإنا نصحيحها هنا ليستقيم معنى هذه العبارات :

جاء فى السطر ١٣ صفحة ٩ قول دولته :

”فهى تفيد الأسرة والشبان المستوائين عن العامل والفلاح“ وصوابها ”... والشبان والمثولين...“.

وجاء فى السطر ٦ صفحة ١٢ قوله :

”على أنها حاسة تصادفها فى كثير من النام...“ وصوابها ”... لا تصادفها فى كثير من النام...“.